



PDF

الحسابات النظامية لقطاع المصارف تكسر حاجز 40,2 مليار دينار لأول مرة بنهاية يوليو 2025

# البنوك محرك النمو الاقتصادي وركيزة الاستقرار المالي

■ 47,9% قفزة باستثمارات البنوك في «المشتقات المالية» لتبلغ مستوى 15.94 مليار دينار ■ البنوك تثبت قوتها في دعم المشاريع.. 12,37 مليار دينار خطابات الضمان بنهاية يوليو 2025  
■ 6,31 مليارات دينار أصول مدارة بصفة الأمانة من قبل البنوك بزيادة سنوية قدرها 33,2% ■ بنوكنا المحلية مرشحة لتعزيز مكانتها كواحدة من أقوى القطاعات المصرفية في منطقة الخليج

إذ بلغت 753,5 مليون دينار بنهاية ديسمبر 2024. الالتزامات غير القابلة للإلغاء بلغت 1,3 مليار دينار بنهاية يوليو 2025، مقارنة بـ 1,4 مليار دينار في يوليو 2024، مسجلة بذلك تراجعاً سنوياً نسبته 7,1%، أما منذ بداية العام فقد ارتفعت بنسبة 8,3% إذ بلغت 1,2 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024. مجموع الالتزامات الطارئة سجل مستوى 15,9 مليار دينار في يوليو 2025، مقارنة بـ 14,8 مليار دينار بنهاية يوليو 2024، مسجلاً نمواً سنوياً نسبته 7,4%، ومنذ بداية العام ارتفع بنسبة 4,1% إذ بلغ 15,27 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي.

## الحسابات النظامية للبنوك.. العمود الفقري لاستقرار الاقتصاد المحلي

لماذا الحسابات النظامية مهمة؟	البنوك كمحرك اقتصادي	أرقام الحسابات النظامية يوليو 2025	ماذا تعني هذه الأرقام؟
<ul style="list-style-type: none"> <li>مراة النشاط الاقتصادي</li> <li>تشمل العمليات لصالح الغير</li> <li>تتضمن خطابات الضمان</li> <li>الاعتمادات المستندية للتجارة الخارجية</li> <li>الأصول المدارة والمشتقات المالية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تمويل المشاريع الكبرى</li> <li>توفير السيولة للاكتتاب في أدوات الدين</li> <li>دعم توسع القطاع الخاص</li> <li>تأمين الصفقات التجارية</li> <li>تقديم أدوات استثمارية عالمية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>40.2 مليار دينار إجمالي للمرة الأولى</li> <li>6.3 مليارات دينار الأصول المدارة بصفة الأمانة</li> <li>1.3 مليار دينار خطابات الاعتماد المستندية</li> <li>12.37 مليار دينار خطابات ضمان</li> <li>15.9 مليار دينار المشتقات المالية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>استقرار اقتصادي قوي حتى في ظل تقلبات الأسواق العالمية</li> <li>تنوع مصادر الدخل للبنوك بعيداً عن القروض التقليدية</li> <li>ثقة المستثمرين والعملاء بالبنوك المحلية</li> <li>تعزيز مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي</li> </ul>

مقارنة بـ 1,12 مليار دينار في يوليو 2024، مسجلة بذلك ارتفاعاً سنوياً نسبته 16,1%، علماً بأنها بلغت في ديسمبر 2024 مستوى 1,3 مليار دينار. خطابات الضمان بلغت بنهاية يوليو 2025 مستوى 12,37 مليار دينار، مسجلة ارتفاعاً سنوياً نسبته 6,4%، ومنذ بداية العام ارتفعت بنسبة 3,1% إذ بلغت 12 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024. وعن القبولات المصرفية، ارتفعت إلى 952,5 مليون دينار في يوليو 2025، مقارنة بـ 648,5 مليون دينار في يوليو 2024، مسجلة نمواً سنوياً بلغ 46,9%، ومنذ بداية العام ارتفعت بنسبة 26,4%.

2024، مسجلة بذلك تراجعاً نسبته 3,6%، ومنذ بداية العام تراجع بنسبة 14,3%، إذ سجلت بنهاية ديسمبر مستوى 6,3 ملايين دينار. ولجهة الأصول المدارة بصفة أمانة فبلغت 6,3 مليارات دينار بنهاية يوليو 2025، مقابل 4,7 مليارات دينار بنهاية يوليو 2024، لتسجل ارتفاعاً سنوياً بلغ 34%، فيما ارتفعت منذ بداية العام أي فترة الـ 7 أشهر بنسبة 28,6% إذ بلغت بنهاية ديسمبر الماضي 4,9 مليارات دينار.

النظامية 40,2 مليار دينار في يوليو 2025، مقابل 32,6 مليار دينار في يوليو 2024، وذلك بارتفاع نسبته 23,3%، ومنذ بداية العام سجلت ارتفاعاً في 7 أشهر بنسبة 12,9% إذ بلغت 35,6 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024. واستقر عدد البنوك العاملة في السوق المحلي عند 21 بنكا بنهاية يوليو 2025، دون تغيير عن يوليو 2024 وديسمبر 2024، ما يعكس استقرار هيكل القطاع المصرفي.

تنوع مصادر دخلها وتقليل اعتمادها على القروض المباشرة فقط. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الأرقام ستعكس على ثقة المستثمرين والتصنيفات الائتمانية للبنوك الكويتية، إذ تكشف عن متانة الجهاز المصرفي وقدرته على إدارة التزامات ضخمة. كما أن تنامي الأصول المدارة يعكس ثقة العملاء في البنوك المحلية بدلاً من اللجوء إلى المؤسسات المالية الأجنبية، ما يعزز مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي، وتوصيلاً:

الاستراتيجي للبنوك في استقرار الاقتصاد الكويتي. ففي ظل التقلبات الاقتصادية العالمية، كان للجهاز المصرفي دور واضح في انصاف المستثمرين وتوفير أدوات تمويلية واستثمارية بديلة للشركات والمستثمرين، سواء عبر المشتقات المالية أو عبر تعزيز الاعتمادات المستندية لتمويل التجارة الخارجية. ويعكس هذا النمو تنوع الأنشطة وتوسيع قاعدة العملاء، إذ لم يعد يقتصر نشاط البنوك على التمويل التقليدي، بل توسع ليشمل إدارة استثمارات الأفراد والمؤسسات، محلياً وخارجياً، هذه المرونة مكنت البنوك من

ومثل الحسابات النظامية مراة لنشاط الاقتصاد، فهي تشمل العمليات التي تديرها البنوك لصالح الغير أو لتلزم بها لصالح أطراف أخرى، مثل خطابات الضمان للمشاريع، والاعتمادات المستندية للتجارة الخارجية، والقبولات المصرفية، إضافة إلى الأصول المدارة بصفة أمانة والمشتقات المالية. ورغم أنها لا تدخل مباشرة في ميزانيات البنوك، إلا أنها تكشف مدى قوة وجودة الجهاز المصرفي. ويعد ارتفاع الحسابات النظامية إلى أكثر من 40 مليار دينار ليس مجرد توسع في العمليات المصرفية، بل يعد إشارة على الدور

أحمد مغربي  
أثبتت البنوك الكويتية أنها ليست مجرد مؤسسات مصرفية تقليدية، بل ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد الوطني ومحرك رئيسي لدورته التمويلية والاستثمارية، فقد تحولت من كونها جهات وسيطة لإيداع وسحب الأموال إلى كيانات استراتيجية تمول المشاريع الكبرى، وتوفر السيولة اللازمة للاكتتاب في أدوات الدين الحكومية، وتدعم توسع القطاع الخاص، وتؤمن الصفقات التجارية، وتتيح أدوات استثمارية ذات بعد عالمي. ويكشف ذلك بوضوح في الحسابات النظامية التي تجاوزت لأول مرة في تاريخها حاجز الـ 40 مليار دينار بنهاية يوليو 2025، وهو رقم يعكس النظم المتنامي للقطاع المصرفي الكويتي في تعزيز الاستقرار المالي ومواكبة التحولات الاقتصادية، هذا الإنجاز لا يقتصر على حجم السيولة فحسب، بل يعبر أيضاً عن متانة البنية الرقابية والمصرفية التي جعلت من البنوك الكويتية شريكاً استراتيجياً للدولة والمستثمرين على حد سواء. ومع ذلك، تبقى التحديات ماثلة، سواء من خلال تقلبات أسعار الفائدة العالمية، أو المنافسة الإقليمية، أو الضغوط المرتبطة بالتحول الرقمي، لكن ما حققته البنوك الكويتية حتى الآن يجعلها مرشحة بقوة لتوسيع حضورها كلاعب إقليمي فاعل في السنوات المقبلة، بما يرسخ مكانة الكويت كمركز مالي مؤثر في المنطقة.

## وزارة النفط نظمت حلقة نقاشية بحضور ممثلي «نفط الكويت»

# تماضر الخالد: الاستكشاف البحري يعزز موقع الكويت كمصدر موثوق للطاقة

مربعاً، وتقدر احتياطياته بنحو 800 مليون برميل من النفط متوسط الكثافة، الخالي من غاز كبريتيد الهيدروجين وبنسبة منخفضة من غاز ثاني أكسيد الكربون. وكشفوا أن مجموعة الاستكشاف في شركة نفط الكويت تواصل جهودها في استكشاف الموارد المحتمل يبلغ 150 ألف برميل من النفط يومياً و150 مليون قدم مكعبة قياسية يومياً، بما يدعم شركة نفط الكويت في تحقيق أهداف استراتيجيتها لعام 2040، وتشكل مبادرات الاستكشاف البحري نسبة 25% من هدف الإمكانات النفطية المتبقية لعام 2040. وقالوا إن ما تحقق حتى الآن من استكشاف المنطقة البحرية يمثل لبنات صغيرة تحقق النجاح الكبير، حيث تم إثبات النظام البترولي وتحقق كميات تجارية من حقل النوخة البحري وحقل الجليعة البحري، وذلك من خلال اكتشاف جديد للمواد الهيدروكربونية.

في ذلك الرقمنة، والتعليم الألي، والنكاه الاصطناعي، وتحليل البيانات وتفسيرها. وأكدوا أن المنطقة البحرية لم تكن غائبة عن خطط الدولة النفطية، إذ ظلت على مدى 6 عقود كاملة تحت مجهر الاستكشافات حتى تحقق الحلم البحري الكويتي، وأوضحوا أن الجهود الأولى انطلقت في ستينيات القرن الماضي، وقد أثمرت هذه الجهود حديثاً بارزاً في تاريخ الكويت النفطي، أولها إعلان اكتشاف حقل النوخة البحري في يوليو 2024، وثانيهما اكتشاف حقل الجليعة البحري في يناير 2025، ليكتمل بذلك حلم ظل تحت مجهر الاستكشافات لعقود طويلة. وذكرنا أن اكتشاف حقل الجليعة البحري، الذي يعد ثاني الحقول البحرية الخالصة للكويت، عزز من مكانة الكويت على خارطة الإنتاج النفطي العالمي، حيث يحتوي الحقل على كميات تجارية كبيرة من الموارد الهيدروكربونية، ويغطي الحقل مساحة 74 كيلومتراً

احتياجات السوق العالمي، فضلا عن انضمام الكويت إلى الالعبين الإقليميين الرابدين كممثل بحري بارز وفق المعايير الدولية، ويعمل على تطوير مهارات فنية جديدة في الاستكشاف والحفر والإنتاج البحري، ويخلق فرص عمل جديدة ومتنوعة للمواهب الوطنية ويسهم في تطبيق التقنيات المتقدمة في جميع التخصصات البحرية بما

من جانبهم، استعرض ممثلو شركة نفط الكويت أهمية المشروع الاستكشافي البحري، حيث قالوا إنه يعتبر مشروعاً وطنياً غرضه المساهمة في زيادة احتياطيات الكويت من الموارد الهيدروكربونية، ويعمل على تعزيز مكانة الكويت كأحد المنتجين الموثوقين على مستوى العالم، ويضمن استمرارية وجود موارد هيدروكربونية جديدة لتلبية

الفرص، مع الالتزام التام بأعلى معايير السلامة وحماية البيئة البحرية. وأختتمت الخالد كلمتها بالتأكيد على أن وزارة النفط ستظل الداعم الأول لمسيرة الاستكشاف البحري، انطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية في تأمين مستقبل الطاقة للكويت، وضمان استدامة مواردها للأجيال القادمة.

الحفر والإنتاج البحري، لما له من أثر كبير في زيادة الاحتياطيات النفطية وتعزيز موقع الكويت كمصدر موثوق للطاقة عالمياً. وأضافت أن وزارة النفط تنتظر إلى مشروع الحفر البحري باعتباره خطوة وطنية رائدة تواكب متطلبات استراتيجية الكويت النفطية لعام 2040، حيث ففتح المجال أمام تطبيق أحدث التقنيات المتطورة في مجالات الحفر والإنتاج البحري، إلى جانب تطوير القدرات الوطنية وصقل خبرات الكوادر الشابة، بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة ونوعية لأبناء الكويت.

وأشارت إلى أن الاكتشافات البحرية الأخيرة في حقل النوخة الجليعية، لم تكن وليدة اللحظة بل ثمرة عقود طويلة من العمل والبحث، مشددة على أن ما تحقق حتى الآن يضع الأساس لانطلاق جديدة في مجال الاستكشاف البحري، ولقفت إلى أن وزارة النفط، بالتعاون مع شركة نفط الكويت، ستواصل العمل على استثمار هذه

أحمد مغربي  
نظمت وزارة النفط حلقة نقاشية بعنوان الفرص والتحديات في استكشاف وإنتاج النفط البحري (حقل جليعة البحري)، بمشاركة عدد من ممثلي شركة نفط الكويت هم: إيمان الشهري كبير جيولوجيين، وم. عبدالله السعوسي مهندس حفر وإصلاح الآبار، عبدالله الكندري كبير جيولوجيين، وم. فهد القاضي كبير مهندسي حفر، وم. محمد عبدالغفور كبير مهندسي صيانة بحرية. وفي بداية الحلقة، رحبت مديرة العلاقات العامة والإعلام البترولي في وزارة النفط، الشبخة تماضر الخالد بالحضور، مؤكدة أن مشروع الاستكشاف البحري يمثل إحدى الركائز الاستراتيجية للكويت في المرحلة المقبلة، وقالت إن وزارة النفط تدعم هذا المشروع بشكل كامل، وتحرص على تبسيير كافة الإجراءات أمام شركة نفط الكويت لتمكين من المضي قدماً في أعمال

## واصل مكاسبه وارتفع بنحو 1% متخطياً 3718 دولاراً للأونصة

# الذهب يقفز إلى مستوى تاريخي غير مسبوق



وكالات: ارتفع الذهب إلى أعلى مستوى قياسي له يوم أمس الاثنين، مع ترقب المستثمرين لسلسلة خطابات من مسؤولي مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) وبيانات التضخم هذا الأسبوع، بعد أن خفض البنك المركزي أسعار الفائدة الأسبوع الماضي وأشار إلى إمكانية حدوث المزيد من التخفيض.

زاد الذهب في المعاملات الفورية بنحو 1% إلى 3718,56 دولاراً للأونصة بعدما سجل مستوى قياسياً عند 3707,40 دولاراً يوم الأربعاء الماضي. وارتفعت العقود الامريكية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر 0,9% إلى 3739,20 دولاراً.

وقال كبير محللي الأسواق في شركة

«كبه سي إم ترید» تيم ووترز: «عاد الذهب ليقترب من مستوى 3700 دولار، وقد نشهد تسجيل مستويات جديدة هذا الأسبوع إذا واصلت بيانات الاقتصاد الكلي الامريكية إعطاء إشارات تسمح للاحتياطي الاتحادي بالاستمرار في خفض أكثر لفائدة».

وتركز الأسواق حالياً على صدور مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسية يوم الجمعة. وبعد المؤشر المقياس المفضل للاحتياطي الاتحادي لقياس التضخم. وأضاف ووترز: «إن مزيداً من موقف الاحتياطي الاتحادي بشأن التيسير النقدي (خفض الفائدة) والطلب المستمر من البنوك المركزية يمنح الزخم لصالح

الذهب». ومن المقرر أن يتحدث ما لا يقل عن 12 مسؤولاً في الاحتياطي الاتحادي هذا الأسبوع، من بينهم رئيس البنك جيروم باول اليوم الثلاثاء، حيث يتربح الكلي الامريكية إعطاء إشارات بشأن توجهات السياسة النقدية. وكان الاحتياطي الاتحادي قد خفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس يوم الأربعاء الماضي، مع التحذير من ضغوط التضخم المستمرة، وهو ما أثار الشكوك حول وتيرة التيسير المقبلة. ودافع العضو الجديد في مجلس الاحتياطي الاتحادي ستيفن ميران يوم الجمعة عن استقلالته كصانع سياسات، بعد أن خالف القرار لصالح خفض أكبر للفائدة في اجتماع الأربعاء.

ويتوقع المستثمرون على نطاق واسع خفضين إضافيين للفائدة هذا العام بمقدار 25 نقطة أساس لكل منهما في أكتوبر وديسمبر المقبلين، مع احتمالات تبلغ 93% و81% على التوالي، بحسب أداة «فيد ووتش».